جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

العولمة والإجرام الوليد: المفاهيم والنظريات

الفريق د. عباس أبوشامه عبدالمحمود

٢٠٠٦

العولمة والإجرام الوليد: المفاهيم والنظريات

الفريق . د. عباس أبوشامة عبد المحمود

١ . العولمة والاجرام الوليد : المفاهيم والنظريات

مقدمـــة

لقد حملت ارهاصات عصر العولمة معها العديد من التحديات، ومن هذه التحديات ما تواجهه الأجهزة الأمنية العربية من أن تعيد صياغة الكثير من خططها وأساليب تنفيذ عملياتها لمواجهة هذا العصر. وسواء أردنا أم أبينا فإن عصر العولمة هو الذي يفرض نفسه علينا كأجهزة أمنية. وما دام الأمر كذلك فإنه يجب على الأجهزة الأمنية أن تعيد النظر في التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة.

وهذا التخطيط يجب أن لا يهدف إلى مصارعة هذا العصر ولا الخضوع الكامل له بكل ما يحمله، ولكن يجب إعادة صياغة الخطط الأمنية بطرق تتناسب مع ما تفرضه العولمة وبكل ما تحمل. وهذا التخطيط يجب أن يكون مرناً لكي يكون مناسباً لمواجهة عصر العولمة وبالذات في مجال الجريمة ومكافحتها. وما دام الأمر عن الجريمة فيجب أن تتأكد من طبيعة الإجرام الملازم لعصر العولمة. ومن كل القراءات لعصر العولمة في عالمنا العربي فإن الجريمة الاقتصادية هي الغلابة في هذا الجانب.

أهمية الدراسة

تعود أهمية هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة في المفاهيم والنظريات بين عصر العولمة والتحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية العربية، وكذلك ما ستتبع ذلك من نشوء نوع جديد من الإجرام يحمل كل مظاهر العولمة ومستحدثاتها، وكذلك الكشف عن الغطاء الذي يندثر به هذا النوع من الإجرام وكيفية نشوئه ومظاهره ونتائجه، ومخاطره، وكيفية التصدي له.

وتجيء الأهمية من هنا في أهمية التخطيط الأمني لمواجهة ذلك النشاط الإجرامي العولمي.

والتخطيط العلمي يرمي إلى فهم عميق لهذه الظاهرة الإجرامية في ظل العولمة والكشف عن خصوصيتها وانعاكاساتها كظاهرة تمكن هذا التخطيط من الاهتمام بها ومواجهتها والتصدي لها بكل الوسائل بما في ذلك البحث العلمي.

وهنالك أهمية عملية في هذا التخطيط تهدف للكشف عن طبيعة هذه الظاهرة وارتباطها بنظام العولمة وعلاقتها بالتقنيات الحديثة التي استفاد منها الإنسان فائدة عظمى في الآونة الأخيرة، وكذلك ثورة المعلومات والاتصالات والخدمات الجليلة التي تقدمها للإنسانية، وكيف أصبحت هي نفسها مصدر قلق للإنسان وللأجهزة الأمنية وذلك عندما أصبحت مطية في يد بعض المهرة في استعمالها واستغلالها لارتكاب أنواع مستحدثة من الجرائم.

وكمدخل لذلك فإن أهميته تكمن في التعرف على المفاهيم والنظريات المرتبطة بعصر العولمة وبالذات بالنسبة للأجهزة الأمنية، وهذا كمدخل سليم للتخطيط الأمني المناسب لمواجهة هذا العصر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم والنظريات للعولمة وكذلك الإجرام الناشئ عنها، وذلك بما يجعل هذه الساحة متاحة أمام الأجهزة الأمنية للعمل على بنيان تخطيط أمني سليم لمواجهة عصر العولمة وطبيعة الإجرام الذي يحمله معه.

كما أنه من أهداف هذه الظاهرة البحث في طبيعة وحجم ظاهرة الجريمة

العولمية، وكذلك التعرف على العلاقة الكمية والكيفية بين هذه الظاهرة والنظام العالمي الجديد تحت ظل العولمة ثم بعض المتغيرات التي ترتبط بهذه الظاهرة. وكل ذلك من خلال دراسة ظاهرة العولمة وكيفية ارتباطها بمستحدثات سارعت بقيام نوع خاص من الإجرام منه ما هو حديث أو قديم يرتكب بأساليب حديثة تحت ظل العولمة وذلك من خلال المعلومات التي توفرت وبالذات في أدبيات العولمة والمستحدثات الاجرامية.

إن هذه الدراسة تهدف للتعرف على مفاهيم الجريمة ومعانيها ونظرياتها الحديثة في ظل العولمة، وكذلك الظروف التي نشأت فيها. فالتعرف على المفاهيم والمعاني والنظريات يؤدي إلى المزيد من التعرف على أساليب اكتشاف هذه الظاهرة ويسلط المزيد من الضوء عليها، ثم التعرف على الرابطة بين هذا النوع من الإجرام والعولمة. وكذلك استخلاص أهم النتائج والمؤشرات ذات الدلالة، والتعرف على أسس التخطيط الأمني لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية وكيفية التصدي لها، وتحسين وتطوير خطط مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة وأهم النتائج والمؤشرات ذات الدلالة لتحسين وتطوير الخطط الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية في عصر العولمة.

١ .١ العولمة

١ .١ .١ تعريفها

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة قد يبدو أمراً شاقاً نظراً لتعدد تعريفاتها وأن الإتجاه العلمي يدعو إلى استكشاف من الإنساق والضوابط الخفية التي تتحكم في مسيرة هذه الظاهرة وتشكيلاتها المعقدة، وهي تكشف لنا كل يوم عن وجه أو أكثر من وجوهها المتعددة والمتنوعة في العالم المتغير.

إن العولمة لم تزل مصطلحاً أو مفهوماً يحيط به شيء من الغرابة، ولم يزل هذا المصطلح لا يعرف الاستقرار وبالذات في اللغة العربية حيث لم يزل المصطلح الحقيقي يضطرب ولم يعرف الاستقرار حتى في اللغة الانجليزية التي وجد فيها أصلاً.

إن العولمة ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين ومازالت تتبلور حتى الآن مع بداية القرن الحادي والعشرين. وهناك دعوى بأن العولمة بمعناها الواسع تتعارض قبل كل شيء مع الأيدلوجيات السياسية ومع الاقتصاديات القومية.

إن الرؤيا التي يقترب منها العديد من المفكرين أن العولمة هي نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره. وقد ولد المفهوم في نهاية قرن يعج بمختلف التطورات والمناهج والأساليب. وجاءت حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان إلى أن تم الوصول إلى استكشاف العولمة في نهاية القرن العشرين.

إن من المفكرين الجدد من يتحدث عن تصادم الحضارات كوجه كالح للعولمة، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لابد من اعتناء الوجه الصالح للعولمة من أجل تكامل الحضارات لا تصادمها.

لقد نشر (هنتجتون، ١٩٩٩) الاستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية الأمريكية الشهيرة بحثاً نال شهرة عالمية واسعة يطرح في عنوانه السؤال عن صراع الحضارات. وهو يقول أن المستقبل لن يتحدد من خلال اختلاف النظم الاجتماعية كما كان الحال إبان الحرب الباردة، بل سيتحدد بما يدور بين الحضارات من صراعات دينية وثقافية. وقد نالت هذه الاطروحة اهتماماً واسعاً في الدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص.

ولا ريب أن هنتجتون قد أيقظ في بحثه هذا الفزع القديم الذي كان يهيمن على أوروبا عندما تعرضت للكثير من الغزوات من قبل، ولكن هل هنالك ما يبرر هذا الفزع؟ هل ستتحقق فعلاً نبوءة استاذ هارفارد والخبير بالشئون الاستراتيجية، ويصطدم الغرب ذو النهج الديمقراطي بباقي العالم؟ ولكن هنالك من يشك في صحة هذه النظرية.

١ .١ .٢ تطور المفهوم

يقال إن أول من أطلق مصطلح العولمة معرفياً هو عالم الاجتماع الكندي مارشال «ماك لوهان» وذلك عندما صاغ منذ نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية، ويقال إنه منذ ذلك بدأ هذا المفهوم، وكان المقصود به الوسائل الإعلامية والثقافية أكثر من اتصاله بالعلوم الاقتصادية وبخاصة أن هنالك اجماع على أن العولمة هي الإداة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات (هانس بيتر، ١٩٨٨م).

ويبدو أن مارشال ماك لوهان ركز على الوسائل الإعلامية والثقافية أكثر من الاقتصادية متأثراً بكونه أستاذ الإعلاميات الاجتماعية في جامعة تورنتو. ولقد تنبأ مارشال بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر الحرب الفيتنامية حتى وإن لم تهزم عسكرياً وذلك لأنها تحولت إلى حرب تلفزيونية لن تسمح للامريكان بأن يستمروا في قصفهم فيتنام دون أي احتجاجات.

إن المفهوم الشائع هو أن فلسفة العولمة تعني تحويل العالم إلى قرية واحدة صغيرة حيث يكون هنالك حرية للتجارة والسوق وسهولة للانتقال، سواء كان ذلك انتقال أشخاص أم بضائع، وأن يكون ذلك الانتقال بدون قيود (أبو شامة، ١٤٢٠هـ). ويشار إلى أنه من آثار هذه العولمة على سكان العالم الثالث زيادة في البطالة وانخفاض في الأجور، وتدهور في مستويات المعيشة لقطاع

كبير من السكان. وتقلص في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة مع إطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في عالمنا الثالث.

ويقول بعض مروجي ومنظري العولمة إنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية التي لا يمكن الوقوف في وجهها (بيتر هانس، ص١٥٥).

إن العولمة ترتبط بتحرير السوق عامة والأسواق المالية خاصة، والتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كان تسير الحياة الاقتصادية والتي كانت تعمل على حماية النظام الاقتصادي عامة والنقدي خاصة للدول التي تنتمي للعالم الثالث. لذلك فإنه في ظل العولمة لن يكون هنالك ضوابط لعمليات دخول وخروج الأموال والتي لن تكون خاضعة لسلطة البنوك المركزية. وإن هذا من شأنه أن يروج لسوق المضاربات بالعملات والأوراق المالية، وسيكون هؤلاء المضاربون هم المستفيدين بالدرجة الأولى من ذلك.

إن ذلك الوضع من شأنه أن يصب في حسابات الخسارة لعالمنا الثالث، وللبعض منه وبالذات الذي يعاني من أوضاع اقتصادية متواضعة أن يزيد من البطالة والحرمان، حيث أن استخدام التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي على أوسع نطاق يعني الاستغناء عن العديد من العمالة التي كانت تقوم بهذا العمل، وكذلك حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أي قيود له تأثيرات سلبية في نفس المجال.

لذلك فإنه ينظر للعولمة على أنها تعمل على تعميق التفاوت في توزيع السلطة والثروة، وما لهذا من تأثيرات اجتماعية سالبة، فإن أحد هذه التأثيرات ربما يؤدي إلى زعزعة التماسك الاجتماعي.

ولكن من الجانب الآخر فإن المدافعين عن العولمة يرون أن من أسس الديمقراطية قيام سياسة السوق المفتوح، وأن ذلك من شأنه أن يزيد من الرفاه الاجتماعي.

١ .٢ العولمة والتأثيرات الأمنية

عندما نتحدث عن التأثيرات الأمنية فإننا نشير هنا إلى التأثيرات التقليدية وهي بروز بعض الجرائم المستحدثة المرتبطة بالظاهرة، وربما كان للعولمة تأثيرات أمنية متعددة ولكن يهمنا هنا الجانب الجنائي، أي تأثيراتها على الجريمة وهو من أهم الواجبات التقليدية والهامة للأجهزة الأمنية أي مكافحة الجريمة وكذلك في عالم الجريمة فإن الاهتمام ينصب على الجريمة المستحدثة نتيجة لعصر العولمة وهي غالباً الجريمة الاقتصادية.

لقد نجحت الولايات المتحدة أكثر من غيرها في التخلي عن القنوات العتيقة للاتصالات بين القارات والشعوب، وحلت بدلاً منها شبكات متلفزة ومراسلون طوروا الاتصالات السريعة، كما بدؤوا بمخاطبة الفعل تلفزيونياً وإلكترونياً دون أي حواجز على الأرض في الوصول إلى استخدام الفضاء الكوني في الاتصالات، فكان نتيجة ذلك أن انتشرت الحداثة الأمريكية بسرعة وشراهة فائقة في كل الأوساط.

عملت ثورة العولمة على تحويل الإنسان من المفاهيم السياسية الايدلوجية إلى مفاهيم اقتصادية وذلك من خلال الانقسام إلى شمال وجنوب، بعد أن كان منقسماً ايدلوجياً إلى شرق وغرب، وفي هذا الوضع تزيد وتيرة العولمة الاقتصادية (أبو شامة، ٢٠٠٢م).

إن أهم السمات الاقتصادية العادية الآن للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة هي :

١ـ اختلال في ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الحالي جورج دبليو بوش بقوله: «إن الولايات المتحدة الأمريكية من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الامكانات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد، وهي تريد في هذا النظام أن تكون المركز الوحيد غير القابل للمنافسة، بينما تبقى بقية العالم اطرافاً» (بوش، ٢٠٠٢م).

٢ـ نظام يقسم العالم إلى طرفين لا ثلاث ـ أغنياء وفقراء.

٣ـ أن توظف المنظمات الدولية والإقليمية لخدمة مركز الزعامة.

٤ـ بروز النزعة العسكرية.

٥ـ افتقار النظام للعدل في إطار علاقاته.

٦ـ عالمية الاقتصاد.

٧ـ بروز قوانين للقيمة والاسعار ذات مستوى عالمي.

٨ـ قياس الانتاجية والمردود يخضع لمواصفات وقياسات موحدة عالمياً.

٩ـ بروز ما يسمى بالشركات عابرة القومية.

١٠ـ الحديث عن العرب بأنهم لم يفعلوا الكثير لمواجهة مستقبل العولمة ولم يستوعبوا جدية التعامل مع العالم الجديد، فأغلب الدول العربية منهمكة في شئونها الداخلية من أزمات اقتصادية حادة إلى تيارات دينية متطرفة، ويقال أن العرب مهددون في أمنهم الغذائي والاقتصادي.

١١ـ في ظل العولمة سيكون هنالك (٢١٪) فقط من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام، أما بالنسبة للبقية فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش الآمن إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير.

١٢ـ ظهر في أدبيات العولمة ما يسمى «الديكتاتورية والسوق والعولمة، وهذه الأدبيات أطلقت تعميمات منها مثلا: أن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق» (أبو شامة، ٢٠٠٢م).

١٣ـ من الأطروحات المهمة أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، ومثال ذلك، أن (٣٥٨) ملياردير اً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢) مليار من سكان العالم. أي أن ما يزيد قليلاً من نصف سكان العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمي الاجتماعي، وعلى (٨٤٪) من التجارة العالمية.

هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت في دخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالجزء الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش.

١٤ـ إن إعادة هندسة عنصر العمل والاستخدام الموسع للأجهزة التقنية ومنها الكمبيوتر تؤدي إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن، هذا ليس فقط في طبقة العمال بل يشمل مهنيي الطبقة الوسطى. إن هذا ما يسمى بمذبحة العمالة.

١٥ـ يعتقد أن العولمة التي تنحاز بشكل مطلق للاغنياء هي المسئولة الآن عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة، وما ينجم عن ذلك من نمو الجريمة والعنف وانتشار الجريمة المنظمة.

١٦ـ التخلي عن الرقابة الحدودية والتجارة أفقدت بعض الدول سيادتها على فرض الجمارك والضرائب، وأصبحت الحكومات عرضة للابتزاز، وصارت أجهزة الشرطة مكتوفة الأيدي حيال المنظمات الجنائية والعصابات الإجرامية.

١٧ـ نشأت ما يسمى بالواحات الضريبية التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من بلادها ومن دفع الضرائب، كما أن هنالك مستشارين يقدمون التسهيلات للمتهربين من دفع الضرائب، وكذلك انشاء شركات من اسم مالكها فقط، ولا وجود لها في الواقع العملي، ولا تمتلك سوى صندوق بريد، ولكنها تملك كل الوثائق المطلوبة.

١٨ـ تقوم مؤسسات الـ (off Shore) كملاذ أمني يغسل الأرباح الناتجة من كل أنواع الجرائم أو مختلفها.

١٩ـ كمثال قدر خبراء الأمن في فيينا ثروة منظمات المافيا في المصارف النمساوية بمائتي مليار شيلنغ، أي حوالي ١٩ مليار دولار (مؤتمر الجريمة المستحدثة، كورت مايو، إيطاليا ١٩٩٨م).

تعريف الجريمة العولمية (المفهوم والمعاني):

إن الجريمة العولمية هي الجريمة التي نشأت تحت ظل العولمة، أما أنها تظهر لأول مرة أو جريمة قديمة ولكنها ترتكب باسلوب حديث، وأغلب هذه الجرائم هي جرائم اقتصادية وذلك لأن تأثير العولمة كان تأثيراً بالغاً على الجانب الاقتصادي، ومن أهم سمات هذه الجريمة:

١ـ أنها من جرائم المسئولية المطلقة، أي ذات ركن معنوي ضعيف، والخطأ مفترض فيها فرضاً.

٢ـ أنها من الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي جنائياً على أساس من المسئولية الاجتماعية والخطورة وليس على أساس المسئولية الأخلاقية.

٣ـ أنه لا يحتج فيها بالجهل أو الغلط في الوقائع أو القانون، لأن الاحتتجاج لا يكون إلا إذا اشترك القانون لقيامها القصد الجنائي.

٤ـ إن معظمها من جرائم ذوي الياقات البيضاء ذات المسئولية المطلقة.

إن أدبيات التعريف متعددة، ومع اختلاف المفهوم والتعريفات فإنه من المأمول القول أن المضمون يبقى واحداً وهو أن الجريمة العولمية هي لفعل مخالف غالباً للسياسة الاقتصادية، وأنها جريمة تستعمل فيها الوسائل الحديثة وبالذات التقنيات الحديثة، وأنها جرائم لم تكن معروفة من قبل ولكنها نشأت مع التطور العلمي الحديث أو بأساليب حديثة نشأت مع التغيرات في النظام العالمي الجديد الذي تم استحداثه في ظل العولمة.

١ .٣ العولمة والجريمة

في نظام العولمة فإن القضية الأمنية تصبح هاجساً مشتركاً لكل البلاد في ظل نظام أزيلت فيه الحدود، وأصبح تنقل الأفراد والبضائع متاحاً. وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي وبالذات في المجال الاقتصادي أكثر اتساعاً. وعالمية الجريمة تزداد مساحتها حيث نرى الجرائم العابرة للحدود والقارات في ظل التقدم التقني والاتصالات.

وفي ظل العولمة فإن نشاط الجريمة المنظمة سيصبح دولياً أكثر منه محلياً، وظهرت هذه الملامح من خلال الزيادة الملحوظة في الجريمة الاقتصادية المرتكبة بواسطة تقنيات التقدم العلمي، ونتيجة لذلك الانفتاح العالمي.

إن التقدم العلمي في مجال المعلومات والاتصالات لعب دوراً بارزاً في اتساع الجريمة تحت ظل العولمة وفي ظل ما يسمى بالقرية الكونية أصبحت أجهزة المعلومات والاتصالات متاحة على نطاق واسع بما يشجع على ابتداع طرق جديدة لارتكاب الجريمة إما بأصلها القديم أو بشكلها الحديث. لذلك فإن المعطيات العلمية الحديثة أصبحت مطية في يد زعماءأ المافيا والعصابات الإجرامية حيث استفادت من تلك التقنيات في عمليات الاحتيال والتزوير،

والتنصت على المصارف والمؤسسات الماليةة والأمنية. وكذلك العمل على ابتزاز المؤسسات المالية عن طريق التهديد باستخدام التقنيات الحديثة لتدمير برامج تلك المؤسسات، وكذلك التعتيم على الحسابات المصرفية وتدميرها. ولقد أصبح متاحاً للمنظمات الإجرامية التعرف والوصول إلى أسرار تلك المؤسسات المالية. وكل ذلك بفضل التقنية الحديثة في ظل العولمة.

كما أن هذه التقنية الحديثة في ظل العولمة فتحت آفاقاً واسعة للجريمة الاقتصادية المنظمة للتهرب من القانون والإفلات من العدالة.

١٠٤ الصعوبات التي تواجه حصر النشاط العولمي الإجرامي

من الصعوبة معرفة حجم الجرائم الناتجة عن العولمة وحصرها وذلك لأن هذه الجرائم عامة مرتبطة بعاملين هما الجريمة المنظمة وارتباطها بالتقنيات الحديثة كجهاز الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت. لذلك هنالك صعوبة بالغة في حصر دقيق لهذا النشاط الإجرامي وذلك للأسباب الآتية:

١- معظم هذه النشاطات وبالذات المرتبطة بالجريمة المنظمة هي نشاطات سرية، والكثيرمنها يعتمد على الثقة بين المتعاملين داخل المنظمة (عز الدين، ١٤١٧هـ). لهذا كان من الصعب معرفة أسرار هذه المنظمات أو زرع مرشدين داخلها.

٢- إن الكثير من هذه النشاطات الإجرامية تتم بواسطة أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت حيث يصعب إثبات الدليل لارتكاب الجريمة أو حتى معرفة المتهم نفسه. إن ذلك المتهم غالباً ما يكون جالساً في منزله وراء لوحة المفاتيح.

٣- إن نشاطات جرائم العولمة لا تقتصر على نوع واحد من الجرائم، ولكنها تتشعب وتتنوزع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض صلات

مباشرة. فمجالاتها متعددة ومنها الاتجار بالنساء والأطفال، والقمار، والاتجار بالأعضاء البشرية، والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة، وسرقة وتزوير اللوحات الفنية والإتجار في النفايات النووية، وتزوير بطاقات الإئتمان.

٤ـ إن الجريمة الحديثة تحت ظل العولمة في كثير من حالاتها عابرة للدول، لذلك تتفرع أنشطتها على نطاق واسع، فجرائم الانترنت قد ترتكب في دولة ولكن أثرها الإجرامي يظهر في دولة أخرى والمستفيد منها في دولة ثالثة.

ومن أمثلة الجرائم المستحدثة في عصر العولمة :

١ـ ابتزاز عصابات أنظمة الحاسب الآلي والتي تهدد بتدمير أنظمة المعلومات ما لم تدفع لها مبالغ كبيرة، وأن المبتزين قادرون على تدمير الأنظمة للمؤسسات المالية ما يؤدي إلى تهديد ثقة عملائها في مدى كفاءتها.

٢ـ الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تستغل التقنيات الحديثة وتعمل في سرية كاملة.

٣ـ الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت وبخاصة وأن الدول العربية جميعها قد دخلت في الشبكة العالمية للمعلومات، ومنها محاولة تحويل بعض الأموال من حسابات مصرفية إلى أخرى، وقد قدر البداينة خسارة جرائم الحاسب الآلي في عام ١٩٩٩م بـ(٨) مليارات دولار، وهذا يشمل برمجيات الحاسب والمعدات (البداينة، ٢٠٠٠م)، وقد أشار إلى أن من خصائص جرائم الإنترنت :

أ ـ سرعة التنفيذ (عبر الهاتف أو الضغط على لوحة المفاتيح).

ب ـ التنفيذ عن بعد (عن طريق الحاسب الآلي).

ج ـ جريمة خفية (نسبة الاكتشاف فيها قليلة جداً).

د ـ الجاذبية (أكثر جذباً للاستثمار وغسل الأموال).

هـ ـ عبارة للدول.

و ـ جرائم ناعمة (لا تتطلب عنفاً) عن طريق الإنترنت.

ز ـ صعوبة الإثبات (لعدم وجود آثار مادية).

٤ـ غسيل الأموال الإلكتروني.

٥ـ جرائم بطاقات الإئتمان.

٦ـ جرائم البورصات العالمية.

٧ـ الفساد في ظل العولمة.

٨ ـ الإرهاب الإلكتروني.

١ .٥ آثار الجريمة في عصر العولمة

١ـ المبالغ المالية الكبيرة المتداولة في عالم الإجرام، يقدرها صندوق النقد الدولي عام (١٩٩٨م) بما يقارب (٥٠٠) بليون دولار.

٢ـ النشاطات الإجرامية هذه تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية.

٣ـ خطر على الأمن. فقد يحدث نوعاً من الانفلات الأمني نتيجة للجريمة تحت ظل العولمة ونتيجة لصعوبة كشفها.

٤ـ هذه الجرائم المستحدثة تحدث نوعاً من الاضطراب الاجتماعي لما تدخله من خوف في نفوس كثير من الأفراد والمصارف والمؤسسات المالية.

٥ـ بعض هذه الجرائم المستحدثة تعمل على إفساد بعض الموظفين والمسئولين نتيجة ترغيب أو ترهيب أو ابتزاز.

٦ـ هذه النشاطات تسيء إلى استعمال التقنية الحديثة في أنشطتها الإجرامية.

٧ـ إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والأسرية والعائلية، وخلق النزاعات والتوترات والصراعات.
٨ـ تشجيع البعض للدخول في عالم الجريمة الحديثة، وذلك لقلة المخاطر التقليدية المصاحبة.

التوصيـــات

١ـ أهمية التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة على أسس علمية، وأن تكون لهذا التخطيط خصوصية مختلفة عن التخطيط الأمني التقليدي، وهذه الخصوصية تنبثق من خصوصية التحديات الأمنية في عصر العولمة.
٢ـ تعديل التشريعات في حدود ما يسمح للأجهزة الأمنية بإعادة التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة بحيث يعطى تلك الأجهزة السلطات التقديرية والمتنوعة لمواجهة المخاطر الأمنية في ظل العولمة.
٣ـ إدراك الأجهزة الأمنية العربية للنشاط الإجرامي المصاحب لعصر العولمة، لذلك عليها في التخطيط مراعاة تحسين وسائل عملها لكشف ذلك النشاط، وكذلك تدريب العاملين بأحدث التقنيات وابتداع وسائل حديثة للتعرف على الأنماط الجديدة، وكيفية مواجهتها.
٤ـ فهم جديد لهذه الظواهر المستحدثة وابتكار أساليب حديثة ومتقدمة لفهم هذه الظواهر ومواجهتها، وهذا يتطلب استعداداً فكرياً وتأهيلاً وصياغة وتدريباً خاصاً وحديثاً.
٥ـ على الأجهزة العلمية إنشاء حلقة تفكير مبتكرة (Think Tang) أي مجموعة تفكير علمية لتنمية التفكير الإبداعي في حل المشكلات الأمنية المستجدة، وذلك بعدة طرق منها طريق العصف الذهني (Brain Storm).

المراجع

المراجـــع

أبو شامة، عباس، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، الندوة العلمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩م.

ـــــــــــــــــ، العولمة وآثارها الأمنية، «مجلة الحرس الوطني»، الرياض، العدد (١٧)، يوليو ١٤٢٠هـ.

ـــــــــــــــــ، ندوة الجريمة الاقتصادية، شرطة الشارقة، الشارقة، ٢٠٠٢م.

البداينة، ذياب، «جرائم الحاسب والانترنت»، الندوة العلمية عن الظواهر الإجرامية المستحدثة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩م.

عز الدين، أ. «المكاسب المادية من جراء ارتكاب الجرائم المنظمة»، الاجتماع الرابع للجنة الجرائم المستحدثة، تونس: مجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٦م.

هانس بيتر وآخرون (١٩٩٨م)، فخ العولمة، مترجم: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

هنتجتون (١٩٩٣م)، «صراع الحضارات»، مجلة الشئون الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية: جامعة هارفارد.